

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

ملحق للجريدة الرسمية

الثمن ١٠ جنيهاً

السنة

١٩٥ هـ

الصادر في يوم الإثنين ٢٩ المحرم سنة ١٤٤٣
الموافق (٦ سبتمبر سنة ٢٠٢١)

العدد

١٩٨



محتويات العدد

رقم الصفحة	
٣	قرار وزارى رقم ٣٣١ لسنة ٢٠٢١
١٤	قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٢١ ..
٢٠-١٦	قراران رقما ١١٢٠ و ١١٢١ لسنة ٢٠٢١
٢٤-٢٣	قرارات قيد رقما ١١٢٦٧ و ١١٣٦٣ لسنة ٢٠٢١
٢٥	قرارات الجمعية العامة العادية للشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى
-	إعلانات الوزارات والهيئات والمصالح
٢٧	إعلانات فقد
-	إعلانات مناقصات وممارسات
-	إعلانات بيع وتأجير
-	حجوزات - بيوع إدارية

قرارات

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

قرار وزارى رقم ٣٣١ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/٦/١

باعتقاد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١/أ٣) بمساحة ٢,٥ فدان

بما يعادل ٢١٠٥٠٠ م^٢ الواقعة بالحوض رقم (١٣)

بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر

والمخصصة للسيد/ أحمد زينهم سالم العايق

لإقامة نشاط سكنى بمقابل عينى

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات

العمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٩ بتعيين وزير الإسكان والمرافق

والمجمعات العمرانية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد

والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجمعات

العمرانية الجديدة وفقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (١٠٣) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٦

بالموافقة على المذكرة المعروضة بشأن اقتراح التعامل مع الأراضى التى تم إلغاء

تخصيصها وفسخ عقدها مع شركة ٦ أكتوبر الزراعية لاستصلاح الأراضى فى ضوء

إمكانية تقنين وضع السادة المتعاملين مع الشركة ودراسة مدى إمكانية تغيير النشاط

من زراعى إلى عمرانى وذلك على النحو الموضح تفصيلاً بالمذكرة ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (١٢٩) بتاريخ ٢٠١٩/٨/٥ الموافق على إقرار بعض الضوابط الخاصة بأسلوب التعامل مع السادة المتعاملين على الأراضى الملغى تخصيصها لشركة ٦ أكتوبر الزراعية لاستصلاح وتعمير الأراضى بالحزام الأخضر والبالغ مساحتها ١٢٤٩٤ فداناً بمدينة ٦ أكتوبر وبمساحة ٣١٢٠ فداناً شرق السكة الحديد بمدينة حدائق أكتوبر واشتملت تلك الضوابط بينها العاشر على الاشتراطات البنائية لمشروعات التخطيط والتقسيم بأراضى الحزام الأخضر ؛

وعلى عقد التخصيص المبرم بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣ بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والسيد/ أحمد زينهم سالم العايق لقطعة الأرض رقم (١/أ٣) بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢١٠٥٠٠م^٢ الواقعة بالحوض رقم (١٣) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر بنشاط سكنى بمقابل عيني ، مع الاتفاق على تغيير نشاط قطعة الأرض من زراعى إلى سكنى ؛

وعلى الطلب المقدم من المخصص له قطعة الأرض الوارد برقم (٤١٧٥) بتاريخ ٢٠٢١/١/٤ بشأن استخراج القرار الوزارى لقطعة الأرض بعاليه ومرفق به إيصال التصالح لمبنى قائم ؛

وعلى الطلب المقدم من المخصص له قطعة الأرض الوارد برقم (٤٣٤٩٥) بتاريخ ٢٠٢١/٢/١٧ والمرفق به عدد (٧) لوحات بعد المراجعة والتعهدات لقطعة الأرض رقم (١/أ٣) بمساحة ٢١٠٥٠٠م^٢ بما يعادل ٢,٥ فدان الواقعة بالحوض رقم (١٣) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر للاعتماد ؛

وعلى البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروع والمعتمد من الهيئة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٥ ؛ وعلى كتاب جهاز مدينة ٦ أكتوبر الوارد برقم (٤٧٠٨٩) بتاريخ ٢٠٢١/٤/٤ مرفقاً به لوحات المشروع بعد التدقيق والتوقيع والإفادة بكامل موقف المشروع ؛

وعلى ما يفيد سداد المصاريف الإدارية المستحقة بتاريخ ٢٠٢١/٤/٢٥ نظير المراجعة الفنية واستصدار القرار الوزارى باعتماد التخطيط والتقسيم للمشروع ؛ وعلى جدول عدم الممانعة من استصدار القرار الوزارى الموقع من القطاعات والإدارات المختصة بالهيئة ؛

وعلى التعهدين المقدمين من المخصص له قطعة الأرض بالموافقة على استمرار التعامل مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة ٦ أكتوبر وفقاً للطلب المقدم منه فى تاريخ سابق على صدور حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ٢٠٢٠/١/٢١ فى الدعاوى أرقام ٤٢٢٥ لسنة ٦٧ ق ، ٦٤٦٥٧ لسنة ٧٠ ق ، ٦٤٤٣٤ لسنة ٧١ ق وبذات أسلوب التعامل واستغلال الأرض بنشاط سكنى والتنازل عن أعمال كافة آثار الحكم المشار إليه سلفاً مع اعتبار هذا التعهد جزءاً لا يتجزأ من العقد المبرم بينه وبين جهاز المدينة وعدم عرض وحدات المشروع للحجز والبيع إلا بعد موافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ؛ وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة ٦ أكتوبر بعد مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من السيد/ أحمد زينهم سالم العايق باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١/٣) بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢م١٠٥٠٠ الواقعة بالحوض رقم (١٣) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر والمخصصة لإقامة مشروع سكنى بمقابل عيني ، ووفقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ ؛ وعلى مذكرة السيد د. مهندس معاون السيد الوزير المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠٢١/٥/٣٠ والمنتبهة بطلب استصدار القرار الوزارى المعروض ؛

قرار :

مادة ١ - يعتمد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض رقم (١/٣) بمساحة ٢,٥ فدان بما يعادل ٢م١٠٥٠٠ (عشرة آلاف وخمسمائة متر مربع) الواقعة بالحوض رقم (١٣) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر والمخصصة للسيد/ أحمد زينهم سالم العايق لإقامة نشاط سكنى بمقابل عيني ، وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة المرفقة بهذا القرار والعقد المبرم بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٩ ، والتي تعتبر جميعها مكتملة لهذا القرار .

مادة ٢- يلتزم المخصص له بالتعهد الموقع منه باستمرار التعامل مع الهيئة وجهاز المدينة وفقاً للطلب المقدم منه فى تاريخ سابق على صدور حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسة ٢٠٢٠/١/٢١ فى الدعاوى أرقام ٤٢٢٥ لسنة ٦٧ ق ، ٦٤٦٥٧ لسنة ٧٠ ق ، ٦٤٤٣٤ لسنة ٧١ ق ، وبذات أسلوب التعامل واستغلال الأرض بنشاط سكنى والتنازل عن أعمال كافة آثار الحكم المشار إليه سلفاً مع اعتبار هذا التعهد جزءاً لا يتجزأ من العقد المبرم بينه وبين جهاز المدينة .

مادة ٣- يلتزم المخصص له بعدم عرض وحدات المشروع للحجز أو البيع إلا بعد موافقة الهيئة ، وفى حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء هذا القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة فى هذا الشأن .

مادة ٤- يلتزم المخصص له بالاشتراطات البنائية المعمول بها كحد أقصى وبشروط عدم تجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من قبل وزارة الدفاع .

مادة ٥- يلتزم المخصص له بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية لأعمال شبكات المرافق فى إطار المخطط المقدم والمساحة المتعاقد عليها والبرنامج الزمنى المعتمد لدراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء فى التنفيذ .

مادة ٦- يلتزم المخصص له بموافاة جهاز المدينة المختص بالمستندات اللازمة لاستخراج التراخيص طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

مادة ٧- يلتزم المخصص له بتنفيذ المشروع على المساحة الواردة بالمادة (١) من القرار بعد استخراج التراخيص الواردة بالمادة (٦) من القرار ووفقاً للاشتراطات المرفقة والغرض المخصص له الأرض وبمراعاة البرنامج الزمنى المعتمد من الهيئة خلال خمس سنوات من تاريخ توفير المرافق الرئيسية (مصدر مياه إنشائى - طريق ممهد) وفى حالة ثبوت ما يخالف ذلك يلغى هذا القرار ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ٨- يلتزم المخصص له بتوفير أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار والكود المصرى للجراجات .

مادة ٩- يلتزم المخصص له باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية على النحو المعمول به بالهيئة .

مادة ١٠- يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

أ.د. مهندس / عاصم عبد الحميد الجزار



صورة التوقيع الإلكترونية لإيطاليا عند التناول

الشروط المرفقة بالقرار الوزارى

المرفق باعتماد التخطيط والتقسيم للمشروع بقطعة الأرض رقم (١/٣)

بمساحة ٢م^{١٠٥٠٠} بما يعادل ٢,٥ فدان

الواقعة بالحوض رقم (١٣) بالحزام الأخضر بمدينة ٦ أكتوبر

والمخصصة للسيد/ أحمد زينهم سالم العايق

لإقامة نشاط سكنى بمقابل عينى ،

وفقاً للتعاقد المبرم بين الهيئة وسيادته بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٩

مساحة المشروع :

إجمالى مساحة المشروع ٢م^{١٠٥٠٠} أى ما يعادل ٢,٥ فدان .

مكونات المشروع :

- ١- الأراضى المخصصة للاستعمال السكنى بمساحة ٢م^{٥٢٥٠} أى ما يعادل ١,٢٥ فدان وتمثل نسبة (٥٠٪) من إجمالى مساحة أرض المشروع ، بإجمالى مساحة مبنية بالدور الأرضى (F.P) ٢م^{١٥٦٧} بما يعادل ٠,٣٧ فدان وتمثل نسبة (١٤,٩٢٪) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٢- الأراضى المخصصة للبوابات وغرف الأمن F.P بمساحة ٢م^٨ أى ما يعادل ٠,٠٠٢ فدان وتمثل نسبة (٠,٠٨٪) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٣- الأراضى المخصصة للطرق الداخلية بمساحة ٢م^{٢٠٧٥,١} أى ما يعادل ٠,٤٩٤ فدان وتمثل نسبة (١٩,٨٪) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٤- الأراضى المخصصة للطرق الخارجية بمساحة ٢م^{٩٢٩,٥} أى ما يعادل ٠,٢٢١ فدان وتمثل نسبة (٩٪) من إجمالى مساحة أرض المشروع .
- ٥- الأراضى المخصصة للمناطق الخضراء بمساحة ٢م^{٢٢٣٧,٤} أى ما يعادل ٠,٥٣٣ فدان وتمثل نسبة (٢١,٢٪) من إجمالى مساحة أرض المشروع .

المساحة المخصصة للإسكان :

الأراضى المخصصة للاستعمال السكنى بمساحة ٢٥٢٥٠م أى ما يعادل ١,٢٥ فدان وتمثل نسبة (٥٠%) من إجمالى مساحة أرض المشروع ، بإجمالى مساحة مبنية بالدور الأرضى (F.P) ١٥٦٧م بما يعادل ٠,٣٧ فدان وتمثل نسبة (١٤,٩٢%) من إجمالى مساحة أرض المشروع ، وطبقاً لجدول قطع الأراضى التالى :

الارتفاع	عدد الوحدات	النموذج	النسبة البنائية (%)	مساحة الدور الأرضى F.P	مساحة القطعة (م ^٢)	رقم القطعة
بدروم + أرضى + أول + غرف سطح	١	فيلات منفصلة	٢٥,٨	١٠٣,٥	٤٠٠	١
	١	فيلات منفصلة	٣٠	١٠٤,٥٥	٣٤٧,٨	٢
	١	فيلات منفصلة	٣٠,٨	١٠٤,٥٥	٣٣٩,٤٧	٣
	١	فيلات منفصلة	٣٠,٨	١٠٤,٥٥	٣٣٩,٤٧	٤
	١	فيلات منفصلة	٣٠,٨	١٠٤,٥٥	٣٣٩,٤٧	٥
	١	فيلات منفصلة	٣٠,٨	١٠٤,٥٥	٣٣٩,٤٧	٦
	١	فيلات منفصلة	٣٢,٤	١٠٤,٥	٣٢٢,٤	٧
	١	فيلات منفصلة	٢٥,٧	١٠٤,٥٥	٤٠٧	٨
	١	فيلات منفصلة	٣٢,٤	١٠٤,٥	٣٢٢,٤	٩
	١	فيلات منفصلة	٣٠,٨	١٠٤,٥٥	٣٣٩,٤٧	١٠
	١	فيلات منفصلة	٣٠,٨	١٠٤,٥٥	٣٣٩,٤٧	١١
	١	فيلات منفصلة	٣٠,٨	١٠٤,٥٥	٣٣٩,٤٧	١٢
	١	فيلات منفصلة	٣٠,٨	١٠٤,٥٥	٣٣٩,٤٧	١٣
	١	فيلات منفصلة	٢٣,٦	٧٩	٣٣٤,٧	١٤
فيلا قائمة تم بناؤها بدون رخصة وتم سداد مبلغ جدية التصالح عليها وجارى استكمال اجراءات التصالح عليها	١	فيلات منفصلة	٣٢,٥	١٣٠	٤٠٠	١٥
	١٥			١٥٦٧	٥٢٥٠	الإجمالى

وكيلا عن المالك

السيد / أحمد زينهم سالم العايق

الإشتراطات العامة

- ١- يبلغ أقصى ارتفاع للمبانى (أرضى + أول + غرف السطح) ويسمح بإقامة دور البدروم بدون مسئولية جهاز المدينة عن توصيل المرافق لدور البدروم ويستخدم بالأنشطة المصرح بها البدرومات (مواقف انتظار سيارات - مخازن لخدمة المبنى) .
- ٢- تلتزم الشركة بقيود الارتفاع المفروضة من قبل وزارة الدفاع للمنطقة .
- ٣- النسبة البنائية المسموح بها لكامل المشروع لا تزيد على (١٥٪) بحد أقصى من مساحة أرض المشروع .
- ٤- لا يجوز إقامة أية منشآت فى مناطق الردود .
- ٥- مرافق الخدمات بدور السطح بالمبانى السكنية : هى الملحقات التى بنيت أعلى سطح البناء مثل آبار السلاام والخزانات والغرف الخدمية التى لا تكون فى مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة فى استعمالها لباقى وحدات البناء المقفلة المصرح بها على أن لا تزيد فى مجموعها على (٢٥٪) من المساحة المبنية بالدور الأرضى ووفقاً لاشتراطات الهيئة .
- ٦- يتولى السيد/ أحمد زينهم سالم العايق ، على نفقته تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من (مياه وصرف صحى ورى وكهرباء وتليفونات وغاز) وتوصيلها بالمبانى وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة وأن يقوم المالك بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكافة أنواعها .
- ٧- يتولى المالك على نفقته الخاصة تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الرى وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتنفيذ البدرورات والأرصفة والتبليطات والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية والتكسيات وخلافه .
- ٨- يتولى المالك على نفقته الخاصة تنفيذ الطرق الداخلية ورفضها طبقاً للرسومات والموصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .

- ٩- يتولى المالك بالسماح لمهندسى الجهاز بمتابعة التنفيذ وإجراء التفتيش الفنى للاشتراطات البنائية والترخيص الصادر للمباني وكذا التفتيش الفنى واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المقدمة من الشركة والمعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .
- ١٠- يتولى المالك باعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء .
- ١١- يتولى المالك على نفقته الخاصة صيانة الأعمال الموضحة فى الفقرات (٦، ٧، ٨) .
- ١٢- يلتزم المالك بالبرنامج الزمنى المقدم منه والمعتمد من الهيئة لتنفيذ مكونات المشروع .
- ١٣- يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات بمناطق الإسكان بواقع سيارة / وحدة سكنية وبما لا يتعارض مع الكود المصرى للجراجات .
- ١٤- يتم الالتزام بقانون البناء الموحد الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، والاشتراطات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩

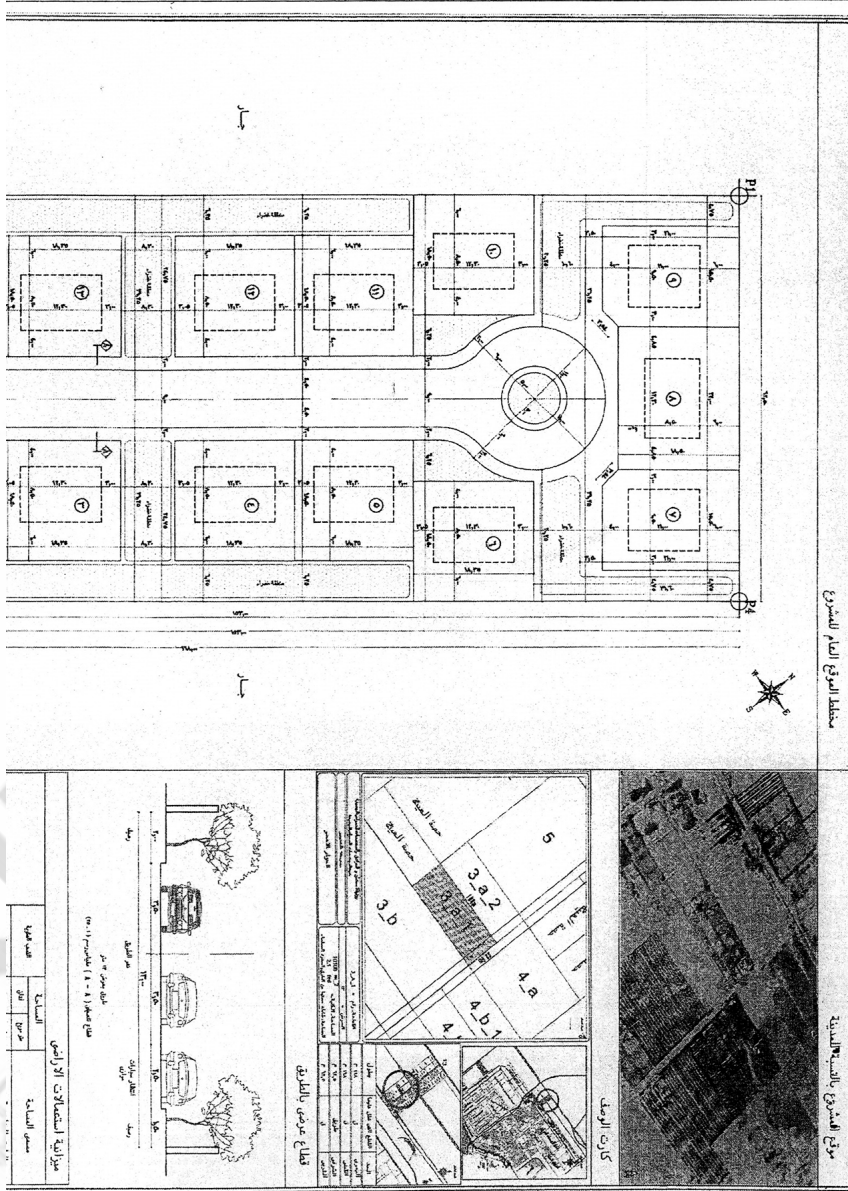
طرف ثانٍ

وكيلاً عن المالك

السيد/ أحمد زينهم سالم العايق

طرف أول

(إمضاء)



١٢١
١٩٨
١٧١
١٧١

الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٨

بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨

بشأن قواعد وضوابط وإجراءات الترخيص للبنوك

ولبعض الشركات التى تباشر أنشطة مالية غير مصرفية

أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية

غير المصرفية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن قواعد وضوابط

وإجراءات الترخيص للبنوك ولبعض الشركات التى تباشر أنشطة مالية

غير مصرفية أن تباشر بنفسها أو مع غيرها نشاط صناديق الاستثمار والمعدل

بالقرار رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢١ ؛

وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٨ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يضاف إلى عجز البند (٥) من المادة الثانية من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨

لسنة ٢٠١٨ المشار إليه ، العبارة الآتية :

(وبالنسبة لصناديق الاستثمار الخيرية فتلتزم بتجنيب مبلغ يعادل (٢%) من حجم

الصندوق بحد أقصى ٥ مليون جنيه ولا تتقيد فى إصدار وثائق الاستثمار بالحد

الأقصى المنصوص عليه بهذا البند) .

(المادة الثانية)

يستبدل بعبارة (القوائم المالية الربع سنوية) عبارة (القوائم المالية النصف سنوية) أينما وردت فى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه .
وتلتزم شركات خدمات الإدارة بإعداد القوائم المالية السنوية أو النصف سنوية للصندوق اعتباراً من العام المالى ٢٠٢٢

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه .

رئيس مجلس إدارة الهيئة

د/ محمد عمران



الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار رقم ١١٢٠ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/٧/١١

باعتماد تعديل لائحة النظام الأساسى

لصندوق التضامن لضباط أكاديمية الشرطة

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١٧ بتحديد اختصاص السادة نائبي السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة ؛
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٩ بتسجيل صندوق التضامن لضباط أكاديمية الشرطة برقم (٣٢٢) ؛
وعلى لائحة النظام الأساسى للصندوق وتعديلاتها ؛
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة فى ٢٠٢١/٣/٢٥ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسى اعتباراً من ٢٠٢١/٥/١ ؛
وعلى محضر اجتماع لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بالتمرير فى ٢٠٢١/٦/٣٠ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠٢١/٧/٧ ؛

قرار:

مادة ١ - أولاً : يستبدل بنصوص البندين (٢ ، ٣) من المادة (٦) من الباب الثانى (الاشتراكات وشروط العضوية) والفقرة الأولى من البند (١/أ) والبندين (١/ب ، ٢) من المادة (١٣) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :

الباب الثانى - (الاشتراكات وشروط العضوية) :

مادة (٦) :

٢- موارد ذاتية سنوية بحد أدنى أربعة ملايين وخمسمائة ألف جنيه ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالى واعتمادها من الهيئة فى ضوء الموارد المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة إلى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية .

٣- رسم عضوية يسدده العضو مرة واحدة وفقاً لرتبته عند الانضمام للصندوق طبقاً للجدول التالى :

الرتبة	رسم العضوية (بالجنيه)
ملازم	٣٠٠٠
ملازم أول	٣٥٠٠
نقيب	٤٠٠٠
رائد	٤٥٠٠
مقدم	٤٥٠٠
عقيد	٤٥٠٠
عميد	٥٠٠٠
لواء فأعلى	٦٠٠٠

الباب الثالث : (المزايا) .

مادة (١٣) :

١- في حالة انتهاء الخدمة للإحالة للتقاعد :

(أ) بالنسبة للعضو المؤسس :

في حالة الإحالة للتقاعد اعتباراً من رتبة لواء :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع مائتين وخمسين ألف جنيه .

.....

.....

(ب) بالنسبة للعضو غير المؤسس :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع عشرين ألف جنيه وذلك عن كل

سنة اشتراك بالصندوق بحد أقصى الميزة المستحقة لنظيره المؤسس .

.....

٢- في حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى المستديم :

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد

مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع مائتين وخمسين ألف جنيه وذلك مهما كانت

مدة اشتراكه بالصندوق .

ثانياً - إضافة بند جديد برقم (١١) للمادة (١٣) من الباب الثالث (المزايا)

نصه كالتالى :

الباب الثالث - (المزايا) :

مادة (١٣) :

١١- في حالة انتهاء الخدمة ثم صدور حكم قضائى بإعادة العضو إلى الخدمة

بهيئة الشرطة :

(أ) يلتزم العضو بالتقدم بطلب رسمى لإدارة الصندوق لصرف الميزة مرفقاً به

صورة من الحكم القضائى معتمدة ومختومة بالإضافة إلى بيان حالة وظيفية من

قطاع شئون الضباط موضحاً به حالة الضابط منذ خروجه للمعاش حتى عودته

للخدمة وانتهاء خدمته النهائى .

(ب) حساب قيمة المزايا الواجب صرفها بعد العودة للخدمة :

- ١- يتم احتساب و صرف الميزة التأمينية المستحقة طبقاً لأحكام لائحة النظام الأساسى للصندوق المعتمد من الهيئة والسارية فى تاريخ انتهاء الخدمة النهائى .
- ٢- يراعى تحصيل كافة ما سبق أن حصل عليه العضو من مزايا ، وكذا الاشتراكات المستحقة وحصته فى الموارد الذاتية خلال فترة انقطاع العضوية .
- ٣- تضاف الفوائد البنكية بما يعادل تكلفة الفرصة البديلة أو ما حققه الصندوق على أمواله خلال فترة مماثلة على كل من الميزة السابق صرفها والاشتراكات المستحقة وحصته فى الموارد الذاتية بعائد استثمار مركب .

مادة ٢ - تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه .

مادة ٣ - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ النشر ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

نائب رئيس الهيئة

المستشار/ رضا عبد المعطى



الهيئة العامة للرقابة المالية

قرار رقم ١١٢١ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/٧/١١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسى لصندوق

التكافل الاجتماعى لضباط الإدارة العامة لأمن الموانى

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٠١٧ بتحديد اختصاص السادة نائبي السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة ؛
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩١ بقبول تسجيل صندوق التكافل الاجتماعى لضباط مصلحة أمن الموانى برقم (٣٧٢) ؛
وعلى قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢١ بتعديل اسم الصندوق ليصبح (صندوق التكافل الاجتماعى لضباط الإدارة العامة لأمن الموانى) ؛
وعلى لائحة النظام الأساسى للصندوق وتعديلاتها ؛
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة فى ٢٠٢١/٦/١ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسى اعتباراً من ٢٠٢١/٦/١ ؛
وعلى محضر اجتماع لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم ١١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بجلستها المنعقدة بالتمرير فى ٢٠٢١/٦/٣٠ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠٢١/٧/٧ ؛

قرار:

مادة ١ - يستبدل بنصوص المادة (٨/أ ، ب) من الباب الثانى (الاشتراكات وشروط العضوية) والمادتين (١٣/أ ، ١٤) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :
الباب الثانى - (الاشتراكات وشروط العضوية) :
مادة ٨ - الاشتراكات ورسم العضوية :
(أ) الاشتراكات الشهرية :
تكون الاشتراكات الشهرية التى يدفعها الأعضاء خصماً من مرتباتهم والتى تتزايد مع رتبة العضو كما يلى :

الاشتراك الشهرى (بالجنيه)	الرتبة
٢٥٠	مساعد أول الوزير
٢٥٠	مساعد وزير
٢٥٠	لواء
١٥٠	عميد
١٢٠	عقيد
١٢٠	مقدم
١٢٠	رائد
١٢٠	نقيب
٦٠	ملازم أول
٥٠	ملازم

(ب) رسم العضوية :

يسدد العضو رسم العضوية مرة واحدة عند طلب انضمامه للصندوق ويكون متدرجاً وفقاً لرتبته عند الانضمام كما يلى :

رسم العضوية (بالجنيه)	الرتبة
١٥٠٠٠	مساعد أول الوزير
١٥٠٠٠	مساعد وزير
٢٠٠٠٠	لواء
١٥٠٠٠	عميد

الرتبة	رسم العضوية (بالجنيه)
عقيد	١٥٠٠٠
مقدم	١٥٠٠٠
رائد	١٥٠٠٠
نقيب	١٥٠٠٠
ملازم أول	١٥٠٠٠
ملازم	١٥٠٠٠

الباب الثالث - (المزايا) :

مادة ١٣ - تصرف المزايا التأمينية التالية :

(أ) فى حالة الإحالة إلى التقاعد اعتباراً من رتبة اللواء :

١- بالنسبة للأعضاء المؤسسين :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع مائتى ألف جنيه .

٢- بالنسبة للأعضاء العاديين :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع خمسة عشر ألف جنيه عن كل

سنة اشتراك فعلى بالصندوق بحد أقصى مائتى ألف جنيه .

بالإضافة إلى ما ورد بالفقرتين (١ ، ٢) يؤدى الصندوق للعضو ميزة

إضافية بواقع (٢%) من قيمة الميزة التأمينية عن كل سنة اشتراك

بالصندوق فى رتبة اللواء .

مادة (١٤) :

فى حالة انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى المستديم :

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه)

ميزة تأمينية بواقع مائتى ألف جنيه وذلك مهما كانت مدة اشتراكه بالصندوق .

مادة ٢ - تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق

باجتماعها السالف الإشارة إليه .

مادة ٣ - يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى

لتاريخ النشر ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

نائب رئيس الهيئة

المستشار/ رضا عبد المعطى

محافظة القاهرة - مديرية التضامن الاجتماعى

إدارة الجمعيات

قرار قيد رقم ١١٢٦٧ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢

وكيل الوزارة - مدير المديرية

بعد الاطلاع على اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ؛
وعلى مذكرة إدارة الجمعيات بمديرية القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٥ ؛
وعلى ما تم عرضه على إدارة الجمعيات ؛

قرر :

(مادة أولى)

قيد جمعية الطفل للتأهيل الذاتى والخدمات .
التابعة لإدارة : المقطم الاجتماعية .
وعنوانها : قطعة ٧٩٤٥ شارع المدينة المنورة - المقطم .
ميدان عملها : رعاية الطفولة والأمومة - أنشطة صحية - رعاية الأسرة -
الخدمات الثقافية والعلمية والدينية - رعاية الفئات الخاصة والمعاقين - الصداقة بين
الشعوب - التنظيم والإدارة .
نطاق عملها الجغرافى : على مستوى الجمهورية .
تدار الجمعية بواسطة مجلس إدارة مكون من : ٧ (سبعة) أعضاء .
السنة المالية : تبدأ من ٧/١ وتنتهى فى ٦/٣٠
حل الجمعية وأيلولة الأموال إلى : صندوق دعم المشروعات للجمعيات والمؤسسات
الأهلية ، وذلك طبقاً لما ورد بلائحة النظام الأساسى .

(مادة ثانية)

تلتزم الإدارة المختصة بقيد ملخص النظام الأساسى بالسجل الخاص ،
ويُنشر بالوقائع المصرية ، ولا يُنفذ أى نشاط إلا بعد موافقة الجهات المختصة .

وكيل الوزارة

أ/ محمد سيد سيد

محافظة القاهرة - مديرية التضامن الاجتماعى

إدارة الجمعيات

قرار قيد رقم ١١٣٦٣ لسنة ٢٠٢١

بتاريخ ٢٠٢١/٨/٨

مدير مديرية التضامن الاجتماعى

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى مذكرة إدارة الجمعيات بمديرية القاهرة بتاريخ ٢٠٢١/٨/٥ ؛

وعلى ما تم عرضه على إدارة الجمعيات بالمديرية ؛

قرر :

(مادة أولى)

قيد جمعية زهرة مسطرد للتنمية .

التابعة لإدارة : المطرية الاجتماعية .

وعنوانها : ١٢ شارع صابر الرئيس - المطرية .

ميدان عملها : الخدمات الثقافية والعلمية والدينية - المساعدات الاجتماعية -

تنمية اقتصادية - أنشطة صحية - رعاية الفئات الخاصة - رعاية الأسرة -

رعاية الطفولة والأمومة - الدفاع الاجتماعى - حماية المستهلك - رعاية المسجونين

وأسرهم - أصحاب المعاشات - حقوق الإنسان - حماية البيئة - تنظيم الأسرة -

رعاية الشيوخوخة .

نطاق عملها الجغرافى : على مستوى الجمهورية .

تدار الجمعية بواسطة مجلس إدارة مكون من : ٧ (سبعة) أعضاء .

السنة المالية : تبدأ من ٧/١ وتنتهى فى ٦/٣٠ من كل عام .

حل الجمعية وأيلولة الأموال إلى : جمعية من أجل بلدى للخدمات الاجتماعية المقيدة

برقم (٨٢٩٢) بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٨

(مادة ثانية)

تلتزم الإدارة المختصة بقيد ملخص النظام الأساسى بالسجل الخاص ،

وعلى الجمعية نشرها بالوقائع المصرية طبقاً لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات

الأهلية ولا يتم تنفيذ أى نشاط إلا بعد موافقة الجهات المختصة .

مدير المديرية

أ/ أحمد عبد الرحمن

شركة الصناعات المعدنية

(ش.م.ق.م)

قرارات الجمعية العامة العادية

للشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى

المنعقدة بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٢١

القرارات :

الموافقة بإجماع المساهمين الحاضرين ونسبتهم (٢,٥٠%) من رأس مال الشركة

على القرارات الآتية :

القرار الأول :

الموافقة على مقترح مجلس إدارة الشركة المعروض على الجمعية بشأن إصلاح

هيكل حقوق الملكية وذلك بتسوية الخسائر المرحلة حتى ٣٠/٦/٢٠٢٠

من الاحتياطات (احتياطي علاوة إصدار - احتياطات أخرى - احتياطي نظامى -

جزء من الاحتياطي القانوني) وذلك على النحو التالى :

القيمة بالجنيه

بعد التعديل		البيان	قبل التعديل	
كلى	جزئى		جزئى	كلى
١٠٠٧٣١٨٠٠		رأس المال المصدر		١٠٠٧٣١٨٠٠
	٢٩٩٧٥٨٤١	احتياطي قانونى	٥٦٥١١٩٢٧	
	-	احتياطي نظامى	٢٧٣٣٦٢٩٢	
	٤٨٤٧٨٧٢	احتياطي رأسمالى	٤٨٤٧٨٧٢	
	١٨٩٢٣١١	احتياطي مستثمر فى سندات حكومية	١٨٩٢٣١١	
	١١٠٧٣٩	احتياطي تمويل مشروعات استثمارية	١١٠٧٣٩	
	-	احتياطي علاوة الإصدار	٦٨١٨٩٣٤١	
	-	احتياطات أخرى	١٩٢٥٥٧٧	
٣٦٨٢٦٧٦٣				١٦٠٨١٤٠٥٩
-		خسائر مرحلة		(١٢٣٩٨٧٢٩٦)
١٣٧٥٥٨٥٦٣		مجموع حقوق الملكية		١٣٧٥٥٨٥٦٣

القرار الثانى :

تطبيقاً للمادة (٨٣ مكرراً) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بنقل تبعية الشركات التابعة إلى أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ومن ضمنها إعادة تشكيل مجلس الإدارة وتعيين مراقب الحسابات مع الالتزام بالأوضاع والإجراءات التى تقررها تلك الأحكام .

وتطبيقاً للمواد أرقام (٢١-٢٢-٢٣) من النظام الأساسى للشركة يتم تشكيل مجلس إدارة الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى لمدة ثلاث سنوات وذلك على النحو التالى :

- السيد المهندس/ سيد عبد السميع السيد بدر - عضو مجلس إدارة .
- السيد المحاسب/ يحيى أحمد عبد الفتاح عيش - عضو مجلس إدارة .
- السيد المحاسب/ أشرف حسين أحمد عبد الله - عضو مجلس إدارة .
- السيدة المحاسبة/ أمانى صلاح الدين عبد الله أحمد - عضو مجلس إدارة .
- السيد الأستاذ/ تامر هلال بديع - عضو مجلس إدارة .

القرار الثالث :

يتم صرف بدل حضور بواقع ألف جنيه بالإضافة إلى ألفين جنيه مصاريف انتقال للجلسة مع تمتع العضو المنتدب التنفيذى بكافة المزايا الأخرى المقررة بالشركة بما فى ذلك التأمين الصحى ووسائل الانتقال .

تقاضى رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذى مبلغ خمسة عشر ألف جنيهًا خالصة الضريبة والتأمينات .

القرار الرابع :

تفويض مجلس الإدارة فى التعاقد مع مراقب الحسابات بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن .
تُنشر هذه القرارات بالوقائع المصرية .

رئيس الجمعية العامة

دكتور/ سعد مجاهد الراجحي

إعلانات فقد

مركز تدريب الموسيقى التابع للإدارة العامة للأمن المركزى

يعلن عن فقد خاتم شعار الجمهورية الخاص به ، ويعتبر ملغياً .

مكتب صحة ثانى التابع للإدارة الصحية بمغاغة - المنيا

يعلن عن فقد البصمة الكودية رقم (٤٤٥٧٣) الخاصة به ، وتعتبر ملغية .

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

تعلن مصلحة الشهر العقارى والتوثيق عن فقد خاتم الكود رقم (٢٤٧٤٤)

الخاص بقسم المطالبات بمكتب الشهر العقارى بالمنصورة .. واعتبرت المصلحة

هذا الخاتم ملغياً فمن يحاول استعماله يعرض نفسه للمساءلة القانونية .



طبعت بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢١

١٠٨٤ - ٢٠٢١/٩/٦ - ٢٠٢١ / ٢٥١٥٢

